مدى التزام المصارف التجارية الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدّولي السابع

د. فتحي أبوراوي سالم ـ كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية ـ طرابلس
رمزي إبراهيم الهوش ، خليفة إبراهيم مسعود
جامعة طرابلس الأهلية

الملخص :

تحظى المعايير المحاسبية الدولية ، والتي أعيد تسميتها " بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " بأهمية وقبولاً عالمياً ، حيث أصبحت تستخدم في أكثر من 130 دولة بما فيها الدول التي تطبق تلك المعايير طواعية. من هذه النقطة جاءت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف التجارية الليبية ، بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية , وذلك من خلال التعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها هذه القائمة. ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة داخل العاصمة الليبية ، مدينة طرابلس ، حيث تم استطلاع آراء عينة الدراسة ، والمتمثلة بمدراء الإدارة العامة وإدارة المحاسبة من مجتمع الدراسة ، المتكون من (10) مصارف تجارية. وقد تم الاعتماد على قائمة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات. هذا وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها التزام هذه المصارف التجارية ، بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية ، وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وبناء على ما تم التوصل إليه يوصي الباحثون بضرورة تنمية مهارات المحاسبين ، وذلك من خلال إعادة هيكلة البرامج والمناهج المحاسبية بالجامعات لتحديثها ، بما يلبي احتياجات سوق العمل ، وتشجيع البحث العلمي حول أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ، حتى يتسنى للمؤسسات الليبية سرعة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

Abstract: The international accounting standards, which were renamed "International Financial Reporting Standards", are of global importance and acceptance, as they are used in more than 130 countries, including countries that apply those standards voluntarily. From this point, this study came to indicate the extent of the commitment of Libyan commercial banks to prepare the statement of cash flows in accordance with international accounting standards, by identifying the importance of the information provided by this statement. To achieve this, a field study was conducted on commercial banks operating within the capital city of Libya, Tripoli, where the views of the study sample, represented by the directors of the

public administration and the accounting department from the study community consisting of (10) commercial banks, were surveyed. The questionnaire has been relied on as a means of collecting this data. Several results have been reached, the most important of which is the commitment of these commercial banks to prepare and present the cash flows statement in accordance with the requirements of international financial reporting standards. Based on what has been reached, the researchers recommend the need to develop the accountants skills, by restructuring the accounting programs in the universities to update them, to meet the needs of the labor market, and to encourage scientific research on the importance of adhering to international accounting standards, so that Libyan institutions can quickly integrate into the global economic system.

المبحث الأول ـ الإطار النظـــــــري والدراسات السابقة

المقدمـــــــــــة :

تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة بالمعايير المحاسبية الدولية ، خاصة في ظل التغيرات السريعة ، التي تشهدها بيئة الأعمال ، الأمر الذي ترتب عنه التداخل الاقتصادي المتزايد بين الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية ، فإن المؤسسات الاقتصادية الليبية ليست بمنأى من ذلك. حيث أصبحت العلاقات الاقتصادية تتم دون الأخذ في الاعتبار الحدود السياسية والاقتصادية للدول. فكان لإنشاء منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) الدور الأساسي في زيادة حجم التبادل الدولي بين الدول التي تتمتع بعضويتها ، وذلك من خلال تخفيض الحواجز والقيود على التبادل التجاري الدولي ، مما يفسح المجال للمنافسة الدولية. وسعياً من ليبيا لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والرفع من درجة الموثوقية والملائمة للتقارير والقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الليبية ، كان لزاماً على الدولة الليبية ، وبشكل جاد وسريع ، تشريع العديد من القوانين التي تلزم بها المؤسسات ، على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، والتي كان من ضمنها القانون رقم (1) لسنة 2005 م ، بشأن المصارف وتعديلاته. وفي هذا الإطار بادر مصرف ليبيا المركزي بإصدار تعليماته لكافة المصارف التجارية ، بضرورة تطبيق قواعد المحاسبة الدولية، وخاصة تلك التي لها علاقة بالمصارف ، حيث تم إلزام المصارف التجارية ، بتطبيق القاعدة المحاسبية رقم (30) والتي تم استبدالها فيما بعد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) سنة 2007م. كما أقر مصرف ليبيا المركزي قانون إنشاء سوق المال الليبي رقم : (134) لسنة 2005م ، على ضرورة أن تقوم كافة الشركات المدرجة بالسوق المالي ، بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (1)

الدّراســـــات الســـــــــابقة:

1- دراســـــــة : (Yamani , Hussainey and Albitar , 2021) ، بعنـوان : " Does Governance Affect Compliance with IFRS 7) ، وهدفت هــذه الدراســـة ، إلى معرفة تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح الإلزامي للشركات ، حيث سعت هذه الدراســة إلى المساهمة في الآدب المحاسبي من خـــلال دراسة تأثير حوكمة الشركات على الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) للقطاع المصرفي. واعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي لاختبار تأثير المبادئ الأساسية للحوكمة على مستوى الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، وتمثلت العينة في 335 مصرف للفترة 2011 إلى 2017م. وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات حوكمة الشركات لها تأثير على مستوى الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، وأوصت الدراسة بأنه للرفع من مستوى الالتزام يتوجب على صانعي السياسات تركيز جهودهم للرفع من حوكمة الشركات وذلك من خلال تعزيز آليات تطبيقها.

2- دراســـــــة : (Al sawalqa , Qtish , 2021) بعنوان " IAS/IFRS in Jordan: Adoption, Implementation and Determinants" ، سعت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى التطبيق الحالي للمعايير المحاسبية الدولية بالشركات الأردنية ، وأيضاً إلى معرفة التحديات والصعوبات التي ترافق تطبيق هذه المعايير. ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على معرفة أثر كل من ضغوط المنظمات المهنية الدولية ، الإلزام القانوني المحلي ، مستوى التعليم المحاسبي ، على مستوى تبنى المعايير المحاسبية الدولية. أوضحت نتائج هذه الدراسة بأن مستوى الالتزام بين الشركات الأردنية بالمعايير المحاسبية الدولية / المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كان بمستوى عام متوسط. كما أوضحت الدراسة بأن هناك علاقة ذات أثر إيجابي بين متغير ضغوط المنظمات المهنية الدولية ، ومتغير الإلزام القانوني مع مستوى تبني المعايير المحاسبية الدولية ، في حين أن مستوى التعليم المحاسبي ليس له أهمية في التأثير على مستوى تبني المعايير. وأوصت هذه الدراسة بضرورة تعاون جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية ، وكذلك أوصت الدولة الأردنية بضرورة تقديم جميع وسائل الدعم المالي والتقني للشركات الأردنية حتى تستطيع أن تطبق بشكل كامل المعايير المحاسبية الدولية.

3- دراســـــــة : (Grosu and Chelba , 2019) بعنوان " IFRS7 , Financial Instruments Disclosures) " ، وهدفت إلى معرفة تأثير استخدام الأدوات المالية على الأداء المالي للمؤسسة ، وكذلك على اتخاذ القرارات الاقتصادية وفق

المعيار المحاسبي الدولي (7IFRS) ، وذلك من خلال ما هو موجود من معايير مشابهة ، مثل المعيار المحاسبي الدولي (32 IAS) ، والمعيار المحاسبي (30 IAS) , وذلك من أجل توضيح أهمية استخدام المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، خاصة للمؤسسات التي تستخدم الأدوات المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات الإفصاح في ظل هذا المعيار يجب أن تدرج ضمن التشريعات ، حتى تلتزم المؤسسات بما جاء به ، بما يضمن مصداقية وموثوقية التغيرات الفعلية للنقدية.

4ـ دراســـــــــة : (Hoshino , 2017) ، بعنوان : "Effect of IFRS Adoption on Corporate Performance Measurement: Analysis of Japanes Manufacturing Companies)" ، وتناولت مدى أهمية معايير التقارير المالية الدولية كمعايير ترتكز عليها ما يزيد من 130 دولة. سعت الدراسة إلى التعرف على تأثير تبني هذه المعايير (IFRS) على المحاسبة الإدارية ، حيث ركزت وبشكل أكثر تحديد على دراسة الاختلافات في أهمية الأهداف الاستراتيجية والمقاييس المالية وغير المالية التي تغيرت بعد تطبيق هذه المعايير. وكانت نتائج الاستبيان الموزعة على الشركات الصناعية اليابانية تؤشر إلى مدى استجابة ممارسات المحاسبة الإدارية لهذه الشركات قبل وبعد تبنى هذه المعايير. وتمثلت نتائج ذلك على أن هناك اختلافات جوهرية في الممارسات المحاسبية ، بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية عن ممارسات المحاسبة الإدارية قبل التطبيق.

5ـ دراســـــة :(Iatridis , 2010) بعنوان :

International Financial Reporting and the Quality of Financial Statement Information ، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية ، وبيان أثر التحول من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في المملكة المتحدة إلى معايير التقارير المالية الدولية. الدراسة اعتمدت على القيمة الملائمة وعدم تماثل المعلومات المحاسبية كمقاييس لجودة التقارير المالية ، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على تحليل محتوى التقارير لعينة (291) شركة مساهمة مدرجة بسوق الأوراق المالية بإنجلترا ، وفقاً لمعايير المحاسبة المحلية (UK.GAAP) ، وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، وذلك عن الفترة (2000-- 2007) ، وتوصلت الدراسة إلى أن الإلزام بمتطلبات المعايير الدولية (IFRS) يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية ، وذلك من خلال تحسين القيمة

الملائمة للمعلومات المحاسبية ، والحد من عدم تماثل المعلومات ، نتيجة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

6- دراسة : (Sarea and ALdalal , 2015) بعنوان : " The Level of Compliance with International Financial Reporting Standards Evidence from Bahrain Bourse" ، وهدفت إلى معرفة مستوى الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية ، المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية البحرينية. حيث أنها سعت إلى تحديد مستوى الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، وذلك باعتبار إن المستوى (3) ، يعني مستوى مرتفع من الالتزام ، والمستوى (2) ، يعني مستوى متوسط من الإلزام ، والمستوى (1) ، يعني مستوى منخفض من الالتزام ، وتم تطبيق ذلك على 21 شركة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية البحرينية. وتوصلت الدراسة إلـــى أن هناك مستويات متغيرة من الالتزام لدى الشركات محل الدراسة ، حيث اتسمى قطاع الاستثمار بمستوى عالي من الالتزام ، في حين إن شركات التأمين كانت درجة الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) منخفض. مما يعني أن كل الشركات المسجلة ملتزمة رغم اختلاف مستويات الالتزام. وأوصت الدراسة بأن الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، يشجع المستثمرون الدوليون علي الاستثمار بالأسواق المحلية.

7- دراسة : (بوجـــواري ، 2005) بعنوان " جدوى استخدام النسب المالية في تقييم إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية" ، سعت هذه الدراسة إلى استخدام النسب المالية لتقييم إدارة التدفقات النقدية بالمصارف التجارية الليبية ، حيث كانت نتائج هذه الدراسة بأن النسب المالية ذات جدوى في تقييم إدارة التدفقات النقدية. وأوصت بإجراء العديد من الدراسات المماثلة على المصارف التجارية ، لما لها من أهمية في توضيح دور قائمة التدفقات النقدية على أداء المصارف.

8- دراسة: (آمال نوري ، 2013) بعنوان " مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية " ، وهدفت الدراسة إلـــى معرفة علاقة قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي) ، و- أيضاً- سعت إلى تحديد طبيعة العلاقة بين نتائج مؤشرات التحليل المالي المبنية على أساس قائمة الدخل والمركز المالي مع نتائج مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية ومدى الانسجام فيما بينها ، حيث اعتمدت في ذلك على عينة مكونة من ثلاث شركات من الشركات العالمية العاملة في قطاع صناعة الإلكترونيات والأجهزة الحاسوبية ، واعتمدت

على استخدام مؤشرات التحليل المالي إضافة إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحديد درجة الارتباط بين هذه المؤشرات. وكانت نتائج ذلك وجود علاقة تكاملية بين مؤشرات التحليل المالي المختلفة ، الأمر الذي يوفر رؤيا أشمل حول تقييم سياسة الوحدة الاقتصادية ، ومدى قدرتها على توليد النقدية ، إضافة إلى فحص العلاقة بين جودة الربحية وجودة السيولة ، مما يتوجب على الشركات استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية إلى جانب مؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية التقليدية.

مما سبق يتضح أن أغلب الدراسات السابقة أنصب اهتمامها على معرفة أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية. والبعض الآخر ركز على أهمية استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية. بينما انفردت دراسة كل من (Sarea, Al dalal, 2015 ; Yamami, Hussainey, Albitar, 2021 and Al Sawalqa, Qtish, 2021) بمحاولة التعرف على درجة إلتزام الشركات المدرجة والمسجلة بسوق الأوراق المالية البحرينية بمستوى الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية ، وكذلك معرفة تأثير حوكمة الشركات على مستوى الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، إضافة إلى معرفة مستوي التطبيق ، والتبني ، والتحديات ، والصعوبات للتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالشركات الأردنية. وتتميز هذه الدراسة بكونها تركز على البيئة الليبية ، وذلك للوقوف على مدى إلتزام المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس بالمعيار المحاسبي الدولي (IFRS 7).

2. مشكلة الدراســــــــة

في ظل عولمة النشاط الدولي ، وتطبيق متطلبات التجارة الدولية ، وتطور الاسواق المالية ، اضافة الى تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات ، فان ذلك يتطلب من المؤسسات الاقتصادية ضرورة تطوير أنظمتها المحاسبية ، والاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية ، وذلك لان تطبيق هذه المعايير بالمؤسسات الاقتصادية ، يساعدها على تقديم معلومات محاسبية ملائمة ، وموثوق بها ، وقابلة للمقارنة والفهم من قبل مستخدميها ، وذلك لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات في تقييم أداء هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .

واستنادا على العديد من الدراسات ، فان الاكتفاء بالقوائم المالية المعدة على اساس الاستحقاق غير كافية للتقييم , وعلى الرغم من النجاح الذي قد تحققه إلا أنها قد تتعرض للإفلاس ، لعدم توفر معلومات عن تدفقاتها النقدية ، ومن أهم الأمثلة على ذلك ما تعرضت إليه شركة W.T.GRANT الأمريكية ، التي أعلنت إفلاسها بالرغم من أنها كانت من

أكبر الشركات الأمريكية في تجارة التجزئة ، وكانت منتظمة في توزيع الأرباح النقدية لمدة 67 سنة من سنة 1906م إلى سنة 1973 م. وكانت جميع المؤشرات المستمدة من القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق إيجابية خلال السنوات العشر السابقة للإفلاس ، ولم تكشف هذه المقاييس عن المشاكل التي كانت تعانيها الشركة. وقد كشف تحليل النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل عن أكثر الجوانب خطورة ، حيث كان صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل سالباً في جميع السنوات ، ما عدا السنتين الآخرتين. فبالرغم من تحقيق الشركة دخلاً يفوق متوسط الصناعة ، إلا أنها لم تكن قادرة على توليد نقدية لتمويل أنشطتها.

وحتى يتسنى للمؤسسات الاقتصادية الليبية الاندماج في السوق العالمي ، وتوفير المعلومات التي يحتاجها المستفيدون من هذه المعلومات ، فإنّ ذلك يتطلب منها مواكبة التطورات ، فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية الدولية ، والتي وضحت معالمها في ووجوب إتباع معايير المحاسبة الدولية ، من قبل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ، وفقاً للمادة 55 من النظام الأساسي لسوق الأوراق المالية لسنة 2006م ، إضافة للمادة 25 من قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005م ، والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012م ، والذي ينص في إحدى مواده على ضرورة إلزام المصارف بإعداد حسابتها ، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، وكذلك بأن تتم مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ، وانطلاقا من ذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي :

هل تلتزم المصارف التجارية الليبية بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي السابع؟

3. فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، والإجابة عن السؤال الرئيسي تم صياغة الفرضيات التالية:

H0 : لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية ، وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي السابع.

H1 : تلتزم المصارف التجارية الليبية بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية ، وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي السابع.

4. أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف التجارية الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 7) ،

وذلك من خلال التعرف على أهمية المعلومات المقدمة عن التغيرات الفعلية في النقدية ، وما في حكمها بالنسبة للمصارف.

5. أهمية الدراســــــــة :

تنبع أهمية هذه الدراســــة من أهمية وحداثة تبني معايير المحاسبة الدولية في ليبيا ، حيث شهدت ليبيا في الآونة الأخـــــيرة ، تزايد نسبة المشاركات الأجنبية في الاقتصاد ، ورغبة ليبيا في الاندماج في السوق العالمية ، الأمر الذي ترتب عنه إصدار العديد من القوانين المتضمنة ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، وإنشاء سوق الأوراق المالية ، حيث نصت قواعـــد السوق المالية على ضرورة التزام الشركات المدرجة بإتباع المعايير المحاسبية الدولية. وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية المعلومات المقدمة عن التغيرات الفعلية في النقدية وما في حكمها. وذلك من خلال التركيز على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي السابع. كما أن هذه الدراسة تكمن أهميتها في أنها تساهم وتشجع على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية ، عن أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية المختلفة سواء الصناعية ، التجارية ، والخدمية بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

6. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) : تحظى المعايير المحاسبية الدولية ، والتي أعيد تسميتها " بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " بأهمية وقبولاً عالمياً ، حيث أصبحت تستخدم في أكثر من 130 دولة ، بما فيها الدول التي تطبق تلك المعايير طواعية (2)، ومعايير التقارير المالية الدولية هي عبارة عن " المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية ، وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى ، لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية ، والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية" (3)

ويرى كثيرون من أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحظى بأهمية بالغة ، وأصبحت أمراً لابد منه ، وذلك لما لها من تأثيرات إيجابية على اقتصاديات الدول التي تطبق هذه المعايير من توفـــر مناخ استثماري ملائم يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ، لأن المستثمر الأجنبي يعتمد ويثق بالقوائم المالية المبنية على معايير المحاسبة الدولية ، وأيضاً فإن اعتماد هذه المعايير في إعداد التقارير المالية للشركات يؤهلها للاندماج بسرعة في السوق العالمي (4)

ولكي تتمكن الدول النامية من مواكبة التطورات والاندماج بالسوق العالمي ، استحدثت بعض هذه الدول ، والتي منها دولة ليبيا ، مجموعة من التشريعات والقوانين التي ألزمت بوجوب إتباع معايير المحاسبة الدولية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية ، وفقاً للمادة 55 من النظام الأساسي لسوق الأوراق المالية لسنة 2006م ، والقانون رقم 46 لسنة 2012م ، والذي ينص في إحدى مواده على ضرورة إلزام المصارف التجارية الليبية بإعداد حسابتها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، وكذلك بأن تتم مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

الفرجاني و فرج (2018) ، ذكر إن أهم العوامل التي كان لها الأثر في دفع السلطات الليبية نحو تبني معايير المحاسبة الدولية هي دخول الشركات الأجنبية ، التشريعات المعمول بها من قبل المؤسسات المالية العالمية ، دخول شركات المحاسبة والمراجعة الدولية ، الاتجاه نحو التحسين في جودة التقارير المالية للشركات والمصارف الليبية ، تطور مستوى التعليم المحاسبي ، النمو الاقتصادي.

وحتى يتسنى للدول تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، ينبغي تهيئة وإعداد البيئة المحلية في مختلف جوانبها ، لكي تندمج بالبيئة الدولية ، وكذلك فإنها تتطلب مجموعة من المقومات ، منها إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تعمل في ظل الاقتصاد الموجه ، والتي منها النظام التشريعي والاقتصادي ، بما يتلائم ويتوافق مع المتطلبات الدولية ، وأيضاً أن يتراجع دور الدولة ويقتصر فقط على الدور التنظيمي والرقابي ، وأن تكون البيئة الاقتصادية للدولة هي بيئة الشركات الاقتصادية ، وأيضاً التدريب على تطبيقها واستخدمها ومراجعة القوائم المالية وفقاً لهذه المعايير ، الأمر الذي يساعد على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي ، بغض النظر عن كونها دولاً نامية أو دولاً متقدمة (5)

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee ، التي تم استحداثها سنة 1973م ، والتي كانت مهمتها إصدار المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من المعايير خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2000م ، حيث أصدرت واحد وأربعون معياراً ، وفي سنة 2001م تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، قام المجلس خلالها بتغيير اسم المعايير الجديدة ، لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية) (IFRS) , والبالغة حتى الأن 17 معياراً لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية (6)

هذه الدراسة تقتصر على دراسة المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية (IFRS 7) ، حيث صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية 1984م ، المعيار المحاسبي الدولي رقم (5) ، والذي أكد على ضرورة أن تحتوي القوائم المالية الرئيسية علي قائمة التدفقات النقدية ، والتي تعكس المقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية ، مصنفة حسب مصادرها واستخداماتها. كما أصدر المجلس الأمريكي سنة 1987م المعيار المحاسبي رقم (95) ، والذي بموجبه تم إحلال قائمة التدفقات النقدية بقائمة التغيرات في المركز المالي. كما حدد المجلس أنه عند إعداد قائمة التدفقات النقدية ، يجب استخدام مصطلح النقدية بمعناه الواسع ليشمل النقدية ومعادل النقدية. فالنقدية تمثل النقد الجاهزة (في الخزينة) والودائع تحت الطلب ، أما معادل النقدية فهي استثمارات عالية السيولة ، والتي تتصف بقابليتها للتحول إلى مبالغ محددة من النقدية ، أو أنها قصيرة الاستحقاق ، وبذلك فهي لا تشكل أي مخاطر عند تغير قيمتها ، بسبب التغير في أسعار الفائدة. وبشكل عام فأن الاستثمارات التي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء يمكن تصنيفها تحت هــذا البند (7)

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم (7) (IFRS 7) المعدل بعنوان " قائمة التدفقات النقدية" سنة 1992م ، وأصبح إعداد قائمة التدفقات النقدية مطلباً دولياً إلى جانب القوائم المالية الرئيسية. ويهدف هذا المعيار إلى توفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية ، وما يعادلها للمؤسسة بواسطة بيان التدفق النقدي ، والذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. فأهمية هذه القائمة تكمن في أنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة ، وهيكلها المالي ، وقدرتها في التأثير على مبالغ التدفقات النقدية ، وتوقيتها لأجل التكيف مع الظروف ، والفرص المتغيرة. كما تساعد على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات والمؤسسات المختلفة ، إضافة إلى تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدة مؤسسات مختلفة ، لأنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المختلفة لنفس العمليات والأحداث ، باعتبارها تركز على الأساس النقدي ، وليس على أساس الاستحقاق. وانسجاما مع ما تم ذكره فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدميها في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة الاقتصادية ، ودورها في توفير المعلومات التي لا تظهرها أي من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين ، فهي تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات ، التي مارستها المؤسسة خلال الفترة

المالية ، وذلك من خلال المقارنة بين رصيد النقد في أول الفترة ورصيده في آخر الفترة. مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقاً داخلاً للمؤسسة أو خارجاً منها. كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة ، يساعد في التعرف على العمليات ، التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الأصول سيولة ، وإن ذلك يمثل أهمية كبيرة للمؤسسة في التعرف على نقاط القوة والضعف في أدائها ، وأيضاً يمكنها من التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل. الأمر الذي يساعد على معالجة الفائض أو العجز المتوقع والمشاكل التي قد تنشأ عنه (8)

المبحث الثاني ـ الإطار العملي للدراســـــــــــــة

1.مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من أغلب المصارف التجارية الليبية ، العاملة داخل نطاق مدينة طرابلس والبالغ عددها عشرة مصارف والمتمثلة في :

1. مصرف شمال إفريقيا .
2. المصرف المتحد للتجارة والاستثمار .
3. المصرف الإسلامي الليبي .
4. مصرف الصحاري .
5. مصرف السراي للتجارة والاستثمار .
6. مصرف الواحة .
7. مصرف النوران .
8. مصرف اليقين
9. مصرف الأندلس
10. مصرف الإجماع العربي

بينما تمثلت عينة الدراسة في الإدارة العامة وإدارة المحاسبة لهذه المصارف. فقد تم توزيع 20 استمارة بواقع استمارتين لكل مصرف ، وبعد عملية التوزيع بدأت عملية الاستلام ، بحيث تم استرجاع 10 استمارات ، وبعد عملية الفرز تقرر الإبقاء على كامل الاستمارات. ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الآتي :

جدول رقم (1) عدد ونسبة الاستمارات الموزعة والمعتمدة

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	20	100 %
عدد الاستمارات الواردة	10	٪50
عدد الاستمارات الملغاة	0	0
عدد الاستمارات المعتمدة	10	٪50

2. أداة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان بصفة أساسية في جمع البيانات ، من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، وكذلك من أجل الحصول علي أكبر قدر ممكن من المعلومات. وحيث أنه يعتبر من الأساليب الأكثر استخداما في البحوث العلمية ، لما له من مزايا في قياس مدى تطابق وجهات نظر العينة المبحوثة. إضافة إلى تعزيز دقة البيانات المتحصل عليها من العينة المبحوثة ، إضافة إلى أخذ عينة من قائمة التدفقات النقدية المعدة من قبل المصارف التجارية الليبية (انظر قائمة الملاحق).

وتم إخضاع الاستبانة لعدة اختبارات تمثلت في الآتي :

أ. **اختبار الصدق الظاهري** (Validity Test) **:** لقد تم الاعتماد في تقرير صدق الأداة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين ، حيث تم تحكيم الاستبانة على المختصين في مجال المحاسبة ، إضافة إلى مختصين في مجال الإحصاء والتحليل الإحصائي والبحث العلمي.

ب. **اختبار ثبات الأداة** (Reliabality Test) **:** للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة ، كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية ، تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل (Cronbach's Alpha) لقياس مدى ثبات أداة القياس. وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل كرونباخ ألفا (60 ٪) ، وتم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المشاركين ، حيث بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة ، وفقاً لمعيار كرونباخ ألفا (75 %) ، وهي نسبة مقبـــــــولة يمكن الاعتماد عليها ، مما يعني توفّـــر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات ، الأمر الذي يسهم في زيادة الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3. التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات :

بهدف تسهيل عملية التحليل وبعد التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان ، تم تجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامج SPSS ، والذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة ، في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها ، وقد تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية :

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الإحصائية والانحرافات المعيارية
- معامل كرونباخ ألفا.

ولقد تم استخدام مقياس ليكرت " Five Point Likerate Scale " الخماسي ، لقياس درجة اجابات العينة المبحوثة على عبارات الاستبيان ، حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا ودقة ، وهو يقوم بإعطاء مفردات العينة مجموعة من الفقرات ، ويطلب منهم إبداء رأيهم في التعبير عن درجة موافقتهم أو تأييدهم لها ، وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة كما يلي :

جدول رقم (2) درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

1.3. وصف وتحليل نتائج الدراسة :

أ. قياس ثبات الاستبيان : من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات الكلي للاستبيان والاتساق الكلي لعباراته ، فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان كما في الجدول التالي :

الجدول (3) نتائج معامل الفا كرونباخ

البيان	معامل الفا كرونباخ
جميع عبارات الاستبيان	0.75

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

وقد بلغ معامل الثبات لأفراد العينة كوحدة واحدة للاستبيان بشكل عام 0.75 % وهي نسبة تدل على مستوي من الثبات لأداة القياس.

ب. وصف وتحليل الاستبيان :

الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة وفق المعلومات العامة للعينة المبحوثة

أ. توزيع أفـــــراد العينة حسب المؤهل العلمي :

الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم متوسط	0	0 %
دبلوم عالي	0	٪0
بكالوريوس	8	80 %
ماجستير	1	٪10
دكتوراه	1	٪10
المجموع	10	٪100

يتضح من الجدول (4) أن ما نسبته 80 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس) ، وهي النسبة الأعلى ، بينما تمثل نسبة 10 ٪ ممن هم لديهم مؤهل علمي بدرجة ماجستير ، وبنفس النسبة للمؤهل العلمي درجة الدكتوراه ، وهذا يعطي مؤشراً على أن عينة الدراسة على قدر جيد من التأهيل العلمي.

ب. توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة :

الجدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	0	0
نائب مدير عام	3	٪30
مدير إدارة المحاسبة	1	10 %
نائب مدير إدارة المحاسبة	2	٪20
رئيس قسم	1	٪10
موثق في إدارة المحاسبة	1	٪10
موظف	1	٪10
محاسب	1	٪10
المجموع	10	100 %

يبين الجدول (5) أن 30 % من عينة الدراسة وظيفتهم " نائب مدير عام " ، و20 % من عينة الدراسة يشغلون وظيفة " نائب مدير إدارة المحاسبة " ، أما باقي النسب والمتمثلة في 10 ٪ ممن يشغلون وظيفة (مدير إدارة المحاسبة ، رئيس قسم ، موثق في إدارة المحاسبة ، موظف ومحاسب). يتضح من عينة الدراسة بأن المشاركين لهم القدرة للإجابة على الاستبانة ، لما لهم من خلفية واطلاع ودراية عن المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية.

ج. توزيع أفراد العينة حسب التخصص :

الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	9	٪90
تمويل ومصارف	0	–
إدارة أعمال	0	–
اقتصاد	0	–
أخرى	1	٪10
المجموع	10	٪100

يبين الجدول (6) أن 90 % من عينة الدراسة كان تخصصهم محاسبة ، وأن 10 ٪ ممن لديهم تخصصات أخرى ، هذا يعكس أن العينة المبحوثة لديها تخصص يخدم موضوع الدراسة.

د. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة :

الجدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	2	٪20
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	2	20 %
أكثر من 15 سنة	6	٪60
المجموع	10	٪100

يبين الجدول (7) أن 60 % بلغت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل أكثر من 15 سنة ، و20 % بلغت سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات ، وبنفس النسبة 20 ٪ ممن لديهم خبرة من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ، هذا يعكس أن العينة المبحوثة لديها من الخبرة ما يؤهلها على الإجابة على تساؤلات الاستبيان.

هـ. توزيع أفراد العينة حسب كيفية تنمية خبرة العمل في المجال المصرفي :

جدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة حسب كيفية تنمية خبرة العمل في المجال المصرفي

تنمية خبرة العمل المصرفي	التكرارات	النسبة المئوية
الممارسة العملية	2	٪20
الدورات التدريبية	3	٪30
جميعاً	5	50٪
المجموع	10	٪100

يبين الجدول (8) أن 50 % من عينة الدراسة تمت تنمية خبرة العمل لديهم في المجال المصرفي من خلال الدورات التدريبية والممارسات العملية ، في حين كانت نسبة 30 ٪ ممن تمت تنمية خبرة العمل المصرفي لديهم من خلال الدورات التدريبية ، ونسبة 20 ٪ من خلال الممارسات العملية.

2.3. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان الخاصة بالقسم الثاني والمتمثلة في مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)

الجدول رقم(9) تحليل عبارات القسم الثاني مدى التزام المصارف التجارية محل الدراسة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(7)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	تعكس القوائم المالية المعدة المركز المالي ، ونتيجة نشاط المصرف بشكل عادل وبموضعية.	4.50	0.527	موافق بشدة
2	تعتبر القوائم المالية التالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغير في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) مهمة بالنسبة للمصرف.	4.90	0.316	موافق بشدة
3	تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للاستخدام الداخلي بالمصرف.	4.40	0.699	موافق
4	تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للمستخدمين الخارجيين.	4.30	0.483	موافق
5	يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف لسهولة الفصل بين العمليات النقدية وغير النقدية.	4.40	0.516	موافق
6	يوجد أشخاص مؤهلين قادرين على إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.	3.70	0.675	موافق
7	ترغب إدارة المصرف في إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.	4.10	0.738	موافق
8	هناك إلزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف وفقاً للتشريعات الصادرة.	4.40	0.843	موافق بشدة
9	توجد معايير موحدة لإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.	4.10	0.738	موافق
10	يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية لقياس السيولة.	4.20	0.421	موافق
11	يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية.	4.00	0.471	موافق
12	يمكن الاستغناء عن قائمة التدفقات النقدية ، من خلال استخدام بيانات قائمة الدخل والمركز المالي.	2.40	0.699	غير موافق
13	من الضروري التفرقة بين التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة المختلفة للمصرف (تشغيلية ، استثمارية ، تمويلية).	4.50	0.849	موافق بشدة
14	تسمح أنظمة وتجهيزات أجهزة الحاسب للمصرف بإعداد قائمة التدفقات النقدية.	3.60	0.843	موافق

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (9) والذي يبين آراء أفراد العينة في القسم الثاني والمتعلق " مدى التزام المصارف التجارية ، محل الدراسة ، بمتطلبات المعيار الدولي رقم (7) المتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال المتوسط الحسابي لكل فقرة كما يلي :

1- العبارة الأولي ، والتي تنص " تعكس القوائم المالية المعدة المركز المالي ، ونتيجة نشاط المصرف بشكل عادل وبموضعية " بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.50 ، وبانحراف معياري 0.527 ، أي أن معظم الإجابات تتجه نحو درجة موافق بشدة ، مما يعكس أهمية القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
2- العبارة الثانية ، والتي تنص " تعتبر القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية مهمة للمصرف " بلغ المتوسط الحسابي لها 4.90 ، وبانحراف معياري 0.316 ، مما يعني أن إجابات العينة تتجه نحو درجة موافق بشدة ، وتعكس هذه العبارة أهمية القوائم المالية المذكورة بالنسبة للمصارف التجارية.
3- العبارة الثالثة ، والتي تنص " تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للاستخدام الداخلي بالمصارف التجارية محل الدراسة ". حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.40 ، وبانحراف معياري 0.699. وهذا يعني أن إجابات العبارة تتجه نحو درجة موافق. وتعكس هذه العبارة ما نصت عليه الهيئات والمنظمات المهنية من أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ولاسيما معيار المحاسبة الدولي رقم (7) المتعلق بأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات.
4- العبارة الرابعة ، والتي تنص على " تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للمستخدمين الخارجيين ". حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 4.30 ، وبانحراف معياري 0.483. ويعني أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق. وتعكس هذه العبارة أهمية قائمة التدفقات الخارجية للمستخدمين الخارجيين.
5- العبارة الخامسة ، والتي تنص على " يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف لسهولة الفصل بين العمليات النقدية وغير النقدية ". بلغ المتوسط الحسابي لها 4.40 ، وبانحراف معياري 0.516. ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق.
6- العبارة السادسة ، والتي تنص على " يوجد أشخاص مؤهلين قادرين على أعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية ". بلغ المتوسط الحسابي لها 3.70 ،

وبانحراف معياري 0.674. ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق.

7- العبارة السابعة ، والتي تنص على " ترغب إدارة المصرف في إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف ". بلغ المتوسط الحسابي لها 4.10 ، وبانحراف معياري 0.737. ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق.

8- العبارة الثامنة ، والتي تنص على " هناك إلزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف وفقاً للتشريعات الصادرة ". بلغ المتوسط الحسابي لها 4.40 ، وبانحراف معياري 0.843. ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق ، على أنه يوجد إلزام بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية.

9- العبارة التاسعة ، والتي تنص على " توجد معايير موحدة لإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية الليبية ". بلغ المتوسط الحسابي لها 4.10 ، وبانحراف معياري 0.737. ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق.

10 العبارة العاشرة ، والتي تنص على " يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية لقياس السيولة ". بلغ المتوسط الحسابي لها 4.20 ، وبانحراف معياري 0.421 ، ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق ، بأن مؤشرات قائمة التدفقات النقدية تساعد على قياس سيولة المصارف التجارية.

11 العبارة الحادية عشر ، والتي تنص على " يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية ". بلغ المتوسط الحسابي لها 4.00 ، وبانحراف معياري 0.471. ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق.

12 العبارة الثانية عشر ، والتي تنص على " يمكن الاستغناء عن قائمة التدفقات النقدية من خلال استخدام بيانات قائمة الدخل والمركز المالي ". بلغ المتوسط الحسابي لها 2.40، وبانحراف معياري 0.699. ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة غير موافق ، مما يعكس أهمية البيانات بقائمة التدفقات النقدية على الاستخدام الداخلي.

13. العبارة الثالثة عشر ، والتي تنص على " من الضروري التفرقة بين التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة المختلفة للمصرف (تشغيلية ، استثمارية ، تمويلية) ". بلغ المتوسط الحسابي لها 4.50 ، وبانحراف معياري 0.849. ويعكس ذلك أن هذه القيمة تعني توجه إجمالي الإجابات إلى درجة موافق بشدة ، مما يعكس ضرورة الفصل بين

صافي التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية.

14. العبارة الرابعة عشر ، والتي تنص على " تسمح أنظمة وتجهيزات أجهزة الحاسوب بالمصارف التجارية بإعداد قائمة التدفقات النقدية ". بلغ المتوسط الحسابي لها 3.60 ، وبانحراف معياري 0.843. ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق ، مما يعني أن الأجهزة المستخدمة بالمصارف التجارية محل الدراسة تساعد إلى حد ما على إعداد قائمة التدفقات النقدية.

أما بالنسبة للمتوسط العام للقسم الثاني فقد كان بقيمة 4.10 ، مما يدل على تجانس وتوافق كافة الإجابات وتمحورها حول درجة موافق ، ويفسر ذلك قبول الفرضية البديلة ، ورفض الفرضية الصفرية ، مما يعكس التزام المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) المتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

النتائج والتوصيات:

أظهرت النتائج بالتزام المصارف التجارية الليبية داخل نطاق مدينة طرابلس ، بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم : (7) ، وذلك وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية ، وبضرورة الفصل بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. واتضح أن هناك إلزام قانوني وفق التشريعات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية ، بضرورة إعداد حساباتها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، وكذلك بأن تتم مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. عليه توصي الدراسة بضرورة أن يكون هناك إلزام قانوني للشركات والمؤسسات الاقتصادية الليبية ، التي لا زالت لم تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، والتي من ضمنها إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الرئيسية. وحتى يتسنى ذلك يتوجب إقامة ورش عمل ودورات تدريبية حول أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الليبية. وتوصي الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية لمعرفة مستوى التطبيق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية الليبية.

الهوامـــــــــــــش :

1- منيـــــــع ، مصطفى البشير وشقلوف ، محمد فرج " معايير المحاسبـــة الدولية ومعوقات تطبيقها في ليبيا " مجلة الدّراسات المحاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ، العدد الثاني ، 2018.

2- 6. Hoshino, Y. (2017). Effect of IFRS Adoption on Corporate Performance Measurement : Analysis of Japanese Manufacturing Companies. Universial Journal of Accounting and Finance, 5 (4).

3- 8. IFRS, International Financial Reporting Standards. (2011). IFRS Foundation Publications Department, London, EC4M6XH, United Kingdom.

4- القشي ، ظاهر شاهـــر " واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية" رؤي اقتصادية ، العدد السادس ، 2014.

5- (Florou & Kosi، Guggiola , 2010) , والفرجاني ، عيسى رمضان وفرج ، شمس الدين محمد " دوافع اعتماد معايير المحاسبة الدولية في ليبيا" مجلة الدراسات المحاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ، العدد الأول ، 2018. ، وزكري ، محمد أبوالقاسم و إمعرف ، سعاد عياش " أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على شركات النفط الليبية" مجلة الدراسات المحاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ، العدد الأول ، 2018.

6- (The International Arab Society of Certified Accountants , 2020.

7- (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2001.

8- (Hoshino , 2017) , (Amoako & Asante , 2012) , (The International Arab Society of Certified Accountants , 2020.

وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحثون :

ـ بوجـــواري سلام " جدوى استخدام النسب المالية في تقييم إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية- ـ دراسة استطلاعية على المصارف التجارية العامة" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، 2005.

ـ محمد ، أمال نوري " مـــدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية" دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 34 ، 2013.

ـ نوري ، آمال " مدى تناغـم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية : دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 34 ، (2013).

. Al Sawalqa, A., and Qtish, A. (2021). " IAS/IFRS in Jordan: Adoption, Implementation and Determinants" Universal Journal of Accounting and Finance, 9 (2). http://www.hrpub.org

. Amoako. K., & Asante. S. (2012). Compliance with International Financial Reporting Standard 7 (IFRS 7) : A study of Listed Banks in Ghana. Research Journal of Finance and Accounting. Vol 3, No 4.

. Florou, A., & Kosi, U. (2015). Does Mandataory IFRS Adoption Facilitate Debt Financing? Review of Accounting Studies, 20 (4).
. Grosu, V., & Chelba. A. (2019). IFRS 7- Financial Instruments Disclosures. Eco forum, 8 (18).
. Guggiola, G. (2010). IFRE Adoption in the EU, Accounting Harmonization and Markets Efficiency: A review 1. The International Business and Economics Research Journal, 9(12).
. Iatridis. G (2010). International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information. International review of Financial Analysis. Vol 19.
. Sarea, A., and Al Dalal, Z. (2015). " The Level of Compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS 7): Evidence from Bahrain Bourse". World Journal of Entrepreneurship , Management and Sustainable Development, 11 (3).
. The International Arab Society of Certified Accountants

الملاحـــــــــق

مصرف النوران NUB
NURAN BANK

الصيرفة كما ينبغي أن تكون
Banking the way it should be

التدفقات النقدية في 31-12-2020م
مصرف النوران

قائمة التدفق النقدي التي وردت في المعيار الدولي المحاسبي رقم (7)، هي القائمة الرابعة بعد كل من قائمة المركز المالي، الميزانية العمومية (وقائمة الدخل) بيان الأرباح والخسائر) و قائمة التغيرات في حقوق الملكية والتي أصبح لزاما على المصارف إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة تقدم البيانات المالية عنها وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمصرف، وتأتي أهمية قائمة التدفقات في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قام بها المصرف خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للمصرف أو خارجا منه.

تفصيل قائمة التدفقات النقدية في 31-12-2020م

(المبالغ بالدينار الليبي)

البيان	2020/12/31م	2019/12/31م
التدفقات النقدية من العمليات		
صافي الدخل	13,720,889	5,237,082
تعديلات لبنود غير نقدية		
استهلاكات وطفاءات	1,095,384	752,050
المخصصات	879,840	-2,593,460
مخصص الحسابات المدينة	0	-83,385
الربح قبل التغيرات في الاصول والخصوم	**1,975,224**	**-1,924,795**
التغير في الموجودات والمطلوبات		
تسهيلات ائتمانية مباشرة		
موجودات اخرى	-16,390,252	-1,864,466
ودائع العملاء	506,329,145	117,292,657
مطلوبات اخري	182,942,308	8,159,214
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل	**672,881,201**	**123,587,405**
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		
تغير في الاستثمار	46,681,653	-83,506,934
شراء اصول	-22,949,377	-479,157
استبعاد اصول	-4,913	266,451
صافي التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار	**23,727,363**	**-83,719,640**
التدفق النقدي من عمليات التمويل		
التغير في حقوق الملكية	-524,302	-1,653,814
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويلية	**-524,302**	**-1,653,814**
صافي التغير في النقدية وما في حكمه	711,780,375	41,526,238
النقدية وما في حكمها في بداية السنة	547,613,782	506,087,543
النقدية وما في حكمها نهاية السنة وفق قائمة التدفقات النقدية	**1,259,394,157**	**547,613,781**
الرصيد مطابق لنقدية وما في حكمها نهاية السنة	1,259,394,157	547,613,781

3

المصرف المتحد للتجارة والاستثمار (شركة مساهمة ليبية)
قائمة التدفقات النقدية المقارنة

مصرف اليقين (شركة مساهمة ليبية)

قائمة التدفقات النقدية
عن الفترة المالية المنتهية في 2018\12\31

البيان	المبالغ بالدينار الليبي
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل:	
خسارة الفترة	-17,334.083
مصروف استهلاك الاصول الثابتة	18,334.083
التدفقات النقدية قبل التغير في راس المال العامل	1,000.000
التغيرات في راس المال العامل:	
مدينون و ارصدة مدينة اخري	-2,796,205.820
ارصدة دائنة اخري و التزامات اخري	5,411,815.473
مخصصات اخري	36,251.250
صافي التغيرات في راس المال العامل	2,651,860.903
صافي التدفقات من انشطة التشغيل	2,652,860.903
التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار:	
اصول غير ملموسة	-1,764,765.846
شراء اصول ثابتة	-611,242.930
صافي التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار:	-2,376,008.776
التدفقات النقدية من انشطة التمويل:	
راس المال	100,000,000
صافي التدفقات النقدية من انشطة التمويل	100,000,000
صافي التدفقات النقدية خلال الفترة	100,276,852.127
التدفقات النقدية اول الفترة	0.000
التدفقات النقدية اخر الفترة	100,276,852.127

مصرف اليقين
YAQEEN BANK

5

قائمة الدخل في 2015/12/31

البيان	الأفصاح	2015.12.31	2014.12.31
صافي إيرادات الفوائد	13	0	949,087
عمولات العمليات المصرفية	14	7,183,922	3,997,877
أرباح الصرف الأجنبي	15	3,564,706	1,595,951
ايرادات أخرى	16	345,697	579,164
أرباح العمليات المصرفية		11,094,325	7,122,079
المصروفات	17		
مصروفات الموظفين	1.17	-5,844,074	-5,464,232
مصاريف عمومية وإدارية	2.17	-1,429,665	-1,424,476
مصروفات استهلاك الأصول الثابتة	5	-462,198	-275,428
صافي الخسائر قبل المخصصات		3,358,388	-42,057
مصروف مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها	4	-116,430	-545,790
مصروف مخصصات المخاطر العامة		-350,000	-259,000
صافي الارباح (الخسائر) العام		2,891,958	-846,847

فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الادارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من 1 إلى 7 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير المراجع الحسابات المرفق

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31

البيان	2015.12.31	2014.12.31
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		
صافي الربح بعد الضرائب	2,891,958	-846,847
الاستهـــــــلاك	-455,813	275,428
المخصصـــــات	-529,133	885,925
الأرباح التشغيلية قبل متغيرات الأصول و الخصوم التشغيلية	-3,876,904	314,506
متغيرات القروض و التسهيلات الأئتمانية للزبائن	-4,524,635	2,751,554
متغيرات الأصول الأخرى	-331,002	1,206,003
متغير الودائع الزبائن	-138,885,137	47,538,739
متغيرات الخصوم الأخرى	370,362	-596,165
صافي التدفقات النقدية للانشطة التشغيلية	-147,247,316	51,214,637
التدفقات النقدية للانشطة الاستثمارية		
شراء اصول ثابتة مادية و غير مادية	4,513,926	-4,110,332
شراء حصة فى اسهم شركة تداول لتقنية المعلومات	16,790	-200,000
عائدات من بيع أصول مادية و غير مادية	280	308
صافي التدفقات النقدية للانشطة الاستثمارية	4,530,996	-4,310,024
التدفقات النقدية للانشطة التمويلية		
رأس المال المدفوع	-	-
صافي التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية	-	-
صافي الزيادة (النقص) في النقدية ومايوازي النقدية	-142,716,320	46,904,613
النقد و مايوازي النقد في نهاية السنة	263,383,227	120,666,626
النقد و مايوازي النقد في بداية السنة	120,666,907	73,762,320